الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية البليدة

بيـــــــان صحفي

جلسة الاستماع ليوم الأربعاء 01 جوان 2016

دائـــرة بـــوفـاريـك

في سياق سلسلة الاجتماعات و جلسات الاستماع التي يعقدها السيّد الوالي بحضور السيّد رئيس المجلس الشعبي الولائي و السيّد الأمين العام للولاية مع القطاعات التنفيذية و رؤساء الدوائر و المجالس الشعبية البلدية بإشراك كل من السّادة المراقب المالي ، أمين الخزينة و مدير البرمجة ومتابعة الميزانية .

تم بتاريخ 01 جوان 2016 عقد لقاء ثاني يهدف إلى التعرض إلى مختلف البرامج التنموية المسجلة لفائدة بلديات دائرة بوفاريك خاصة التطرق إلى الوضعيات المالية و الفيزيائية لهذه البرامج بمختلف مصادر التمويل و هذا بغرض اطلاع و تمكين المواطن بالدرجة الأولى باعتباره المستفيد الأول من هذه المشاريع في إطار سياسة الديمقراطية التشاركية التي دعت إليها السلطات العليا بالإضافة إلى المحاور التي أولتها الدولة في مجال عصرنة و تحديث الإدارة العمومية و تقريب المواطن منها من خلال تبسيط و تسهيل الإجراءات في استخراج الوثائق الإدارية .

وقبل التطرق إلى البرامج التنموية تناول السيّد رئيس الدائرة مفتتحاً الجلسة بتقديم نبذة ملخصة عن الحالة العامة لدائرة بوفاريك ، إذ تعتبر ثاني دائرة بعد دائرة البليدة بتعداد سكاني يُقارب 127 ألف نسمة و بنسبة نمو ديمغرافي سنوي بلغ 3%، و تتربع على مساحة قدرها حوالي 96,7 كلم^2 .

هذه المونوغرافية تسمح بالإطّلاع عن قرب على مختلف المؤشرات الإقتصادية التي تتميّز بها الدائرة فهي يغلب عليها الطابع الفلاحي بوجود مستثمرات فلاحية جماعية و فردية و مزارع نموذجية تُمثل إجمالاً مساحة قدرها 5.441 هكتار و تعتبر أراضيها ذات جودة عالية.

أما عن مدى توفر مختلف الشبكات (الماء الشروب، التطهير الصحي ، الكهرباء و الغاز، الطرق بتنوعاتها) فقد قاربت نسبة الانجاز بها 99%، مما يعني أن المواطن لا يعاني من احتياجاته البيولوجية التي دائماً ما سعت الدولة إلى توفيرها .

و ختم مداخلته التلخيصية بالتعريج على أهم المؤشرات المنجزة و تتوفر عليها الدائرة من منشآت تربوية ، مرافق عمومية ، قاعات متعددة الرياضات ، قاعات علاج ، قاعات ثقافية و مناطق تجارية و صناعية .

غير أن هذه البلديات بمختلف البرامج التنموية التي تحوزها تبقى في حاجة إلى بذل المزيد من المجهودات لتجسيد كل المشاريع المسجلة لفائدتها.

و ما يمكن تلخيصه بلغة الأرقام ، فإن دائرة بوفاريك ببلدياتها الثلاثة استفادت من مشاريع تنموية هامة بلغت في مجملها ما يزيد عن 225 عملية بغلاف مالي إجمالي وصل إلى 4,3 مليار دج موزع حسب طبيعة البرامج كما يلي :

- 685 مليون دج ليغطي 32 عملية مسجلة بعنوان البرامج البلدية للتنمية
- 180 مليون دج ليغطي 07 عمليات مسجلة بعنوان ميزانية الولاية
- 44 مليون دج ليغطي 04 عمليات مسجلة بعنوان الصندوق المشترك للجماعات المحلية سابقاً

- 162 مليون دج ليغطي 11 عملية مسجلة بعنوان المنشآت المدرسية
- 3,2 مليار دج ليغطي 171 عملية مسجلة بعنوان ميزانية البلدية

القراءة الأولية لهذه الأرقام و المعطيات المقدمة توحي بالنسبة المعتبرة التي تفوق 74,42% من مساهمة ميزانية البلدية مما يعني الأهمية التي توليها السلطات العمومية لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن و ترقيتها.

أما عن الاستهلاكات الإجمالية فقد بلغت 347 مليون دج بنسبة ضعيفة لا تزيد عن 08 % و باقي انجاز معتبر يصل إلى قرابة 3,9 مليار دج .

هذه الوضعية ما كانت لِتكون لو وجدت الصرامة في التنفيذ من قبل رؤساء المجالس الشعبية البلدية و الموظفين و المنتخبين مما يعني نوعاً ما معاقبة المواطن بطريقة غير مباشرة في مجال تقديم الخدمات ذات الأثر المباشر و تحسين المرفق العام بصفة عامة.

و أهم قرارين خرجت به هذه الجلسة يتمثلان في: أولاً تنظيم أربعة (04) لقاءات خلال شهر رمضان المعظم ، كل يوم خميس، يجمع كل من رئيس الدائرة، مدير التنظيم و الشؤون العامة، مدير الإدارة المحلية ، للدراسة بعمق المشاريع التنموية ، عملية بعملية، بهدف تطهير مدونات التجهيز العمومي و تحديد مآل كل مشروع و ثانيًا على السيّد المراقب المالي التقرّب إلى مصالح الدائرة و دراسة الملفات العالقة، حالة بِحالة، بغرض إيجاد مخرج لها وِفقًا للتنظيم الجاري به العمل.

يمكن الآن التطرق بالتفصيل إلى البرامج التنموية لكل بلدية :

أولاً/ بلدية بوفاريك :

تشمل مدونة التجهيز على 103 عملية برخصة اجمالية قدرها 2 مليار دج مُستهلك منها 198,3 مليون دج أي بنسبة لا تزيد عن 9,7 % و باقي انجاز 1,8 مليار دج . هذه العمليات معظمها ترتكز على ميزانية البلدية بنسبة تفوق 60% أي مجموع المشاريع المسجلة على ميزانية البلدية هي 74 عملية بغلاف مالي قدره 1,2 مليار دج و لم يستهلك منه إلاّ 80 مليون دج ثم تليه بعد ذلك العمليات المسجلة في البرنامج البلدي للتنمية بعدد 13 مشروع برخصة إجمالية قدرها 456 مليون دج ، مُستهلك منه 97,1 مليون دج.

أما عن حالة المشاريع المنتهية بنسبة 100% فعددها سبعة (07) و تلك التي تتراوح نسبة تقدم الأشغال بها بين 70 و 85% وصلت إلى 11 مشروع ، مِما يعني على مصالح البلدية الإسراع في غلقها و تخفيف مدونة الاستثمار العمومي.

أمام هذه الوضعية و بعد التطرق إلى العمليات المسجلة، مشروع بمشروع ، أسدى السيّد الوالي تعليمات صارمة تتلخص فيما يلي :

1- **في قطاع التربية** :

يجب إعادة النظر في الخريطة المدرسية للمنشآت التربوية و مقارنتها مع المقياس الوطني الذي يجب أن تكون عليه في مختلف الأطوار خاصة و أن دائرة بوفاريك ببلدياتها الثلاث تعرف نمواً ديمغرافياً هاماً يتزايد من سنة إلى أخرى.

2- **في قطاع النقل** :

- يجب التفكير بجديّة في المحطة البرية لبوفاريك وجعلها ترقى إلى مصاف المحطات النوعية ، وذلك بمضاعفة المجهودات في تهيئتها وخلق نشاطات تجارية متنوعة و إسنادها عن طريق إجراء المزايدة.
- تنظيم اجتماع تحضيري مع مدير النقل لإعداد برنامج تنفيذي يسمح بتنفيذ مخطط المرور و ذلك في غضون بحر الأسبوع المقبل.

3- **في قطاع التجارة و الصناعة** :

- التفكير في إنشاء مركز تجاري على المساحة المقدرة بثلاث (03) هكتارات المتواجدة بالقرب من سوق الجملة للخضر و الفواكه ببوفاريك باعتبار المشروع المخصص على الرقعة الأرضية قد تمّ تجميده .

4- **بالنسبة للميزانية الإضافية لسنة 2016 الخاصة ببلدية بوفاريك** :

- على السيّد مدير الإدارة المحلية وكإجراء مؤقت مرافقة مصالح البلدية بالإطارات المؤهل للإنتهاء من إعداد الميزانية الإضافية لسنة 2016 و وضعها للدراسة و إبداء الرأي في الآجال المحددة.
- على مصالح الدائرة مضاعفة المجهودات لتفعيل الإجراءات العملية بخصوص تسمية المباني و الشوارع و المساحات العمومية ، بالرغم من أن التعليمات سبق و أن تمّ إسداؤها من قبل للشروع بالمحاور و الشوارع الكبرى ذات الأولوية داخل الوسط العمراني ثم المساحات العمومية ذات الأهمية ، تنفيذاً لتعليمة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية .

5- التفكير في عملية إحصاء حقيقي للطلبات المقدمة المتعلقة بالسكن و إخضاعها للمراقبة عبر البطاقية الوطنية للسكن المُحدثة على مستوى مديرية السكن.

6- إعطاء انطلاقة فعلية للمشاريع التنموية التي مُعظمها لا تتطلب إجراءات معقدة بالنظر إلى أغلفتها المالية .

ثانياً / بلدية الصومعة :

تشمل مدونة التجهيز على 49 عملية برخصة اجمالية قدرها 703,6 مليون دج مُستهلك منها 68,9 مليون دج أي بنسبة لا تزيد عن 9,7 % و باقي انجاز 635 مليون دج .

التحليل المقدم من طرف السيّد رئيس الدائرة و رئيس المجلس الشعبي لبلدية الصومعة أفرز عن وجود عمليات في أغلبها غير منطلقة بحيث اعتبرها السيّد الوالي مشاريع متعطلة زادت من معاناة المواطنين مُسرداً على سبيل المثال حال المطاعم المدرسية و مجمع مدرسي نموذج "د" ببلدية الصومعة .

و قد شدد السيّد الوالي بهذا الخصوص في حالة عدم إطلاق المشاريع في الآجال المحددة و التي تعتبر التزامات من طرف مسؤولي مصالح الدائرة و البلدية ، سيتم إلغاءها و سحبها تلقائياً من مدونة التجهيز المبيّنة في محضر جلسة العمل الذي سيُبلغ لمصالح الدائرة للتنفيذ.

كما أعطى تعليمات صارمة للسيّد مدير البرمجة ومتابعة الميزانية للشروع فوراً في إعداد قرارات الإلغاء و الختم التلقائي للعمليات بمجرد نفاد الآجال المحددة و هذا بالتنسيق مع السيّد مدير الإدارة المحلية فيما يتعلق بالبرامج البلدية للتنمية و ميزانية الولاية .

أما بخصوص المشاريع الممولة عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية سابقاً و التي تتمثل أساساً في انجاز و تجهيز مكتبات بلدية ، على رؤساء البلديات المعنيين بهذا التمويل الشروع فوراً في تجسيد المبتغى بالتنسيق مع كل المصالح المعنية.

و في مجال تعزيز الموارد المالية للبلدية و تنويع مداخلها ، ألحّ السيّد الوالي و شدّد بضرورة البحث عن قطع أراضي ملائمة لاستقطاب الإستثمار و تشجيع المبادرات المحلية و هذا بالتنسيق مع المصالح التقنية المختصة لاسيما إدارة أملاك الدولة ومديرية المصالح الفلاحية .

أما عن حالة المشاريع المسجلة بعنوان ميزانية البلدية و التي يجب الإسراع في تجسيدها و غلقها بالنظر إلى سنوات تسجيلها ، فمن أصل 33 مشروع، 18 مشروعًا تمّ تسجيله قبل سنة 2014 و لم يتم تجسيده أو هو ما زال قيد الإجراءات الإدارية كما هناك 05 مشاريع منتهية الأشغال بها 100% و مشروع بلغت نسبة تقدم الأشغال به 80% .

ثالثاً / بلدية قرواو :

تشمل مدونة التجهيز على 71 عملية برخصة إجمالية قدرها 1،5 مليار دج مُستهلك منها 80 مليون دج أي بنسبة لا تزيد عن 5 % و باقي انجاز 1,4 مليار دج .

معظم هذه العمليات ترتكز على ميزانية البلدية بنسبة 93,92% من مجموع المشاريع المسجلة لفائدة البلدية المقدرة بـ64 عملية بغلاف مالي قدره 1,4 مليار دج و لم يستهلك منه إلاّ 70 مليون دج ثم تليه بعد ذلك العمليات المسجلة في البرنامج البلدي للتنمية بعدد 07 مشاريع برخصة إجمالية قدرها 94 مليون دج ، مُستهلك منه 9 ملايين دج .

الغلاف المالي لميزانية البلدية يُمثل 46,42 % من الغلاف الإجمالي لميزانية البلديات الثلاث و هو بِمثابة الحصة السنوية التي استفادت منها الولاية سنة 2015 بعنوان البرامج البلدية للتنمية PCD و الذي لم يتبقى منه بعد إغلاقه عمليتين فقط.

بعد العرض المقدم من طرف السيّد رئيس الدائرة و السماع للتوضيحات المقدّمة من طرف السيّد رئيس المجلس الشعبي البلدي ، أبدى السيّد الوالي عدم رضاه عن الوتيرة التي تسير بها مختلف برامج التنمية بالبلدية ، مُنوهاً بضرورة سحب جميع المشاريع إن لم تنطلق في الآجال المحددة .

مختتمًا تدخله من أن هذه اللقاءات الهدف منها هو الوصول إلى مستوى يليق بتفعيل العمل التضامني ما بين البلديات و تحقيق العدالة في التنمية المحلية و تقديم خدمات نوعية راقية على جميع المستويات.